15

الأمان والتعاون في أوروبا

كانت الطرق إلى مؤتمر الأمان والتعاون في أوروبا الذي انعقد في هلسنكي في يوليو/ أغسطس 1975 ملتوية. فقد كانت دول حلف وارسو التي اجتمعت في رومانيا عام 1966 قد اقترحت عقد مؤتمر عام حول أمان أوروبا. وكانت الفكرة تفيد أن جميع الدول الأوروبية عليها أن تؤكد قبولها للحدود والنظم السياسية الحالية. لم تتسرع دول حلف الناتو في الرد، وعندما فعلت، تمثل ردها في رغبتها في تحويل الأجندة إلى نقاش حول مستويات القوة. طُرحت المقترحات ذهابًا وإيابًا؛ ولم تشر الأحداث الذي شهدها عام 1968 وما تلاه، كما ناقشنا في الفصل السابق، إلى أن الوقت كان مناسبًا إجمالاً حينها. لم يكن عدم الاستقرار في ذلك العام – كما سنناقش لاحقًا- مقصورًا على الكتلة السوفيتية. فقد كشف الأحداث في فرنسا وألمانيا الاتحادية عن مقدار السخط على الوضع الراهن الذى وجد في بعض أحياء أوروبا الغربية. ولكن، كان ثمة تناقض؛ ففي الغرب كانت هناك "رأسمالية ليبرالية" كانت تتعرض لنقد قاس. وفي الشرق هيمنت حالة "عدم الحرية" لـ "الشيوعية القاسية" التي كانت تتعرض للهجوم. وفي بلد تلو الآخر في أوروبا، احتدم الجدل؛ ومرةً أخرى، خضعت مفاهيم مألوفة – مثل الديمقراطية والشيوعية والاشتراكية والطبقية والثقافة والاستهلاكية والمسيحية والعلمانية والرأسمالية والحرية

والاستبداد والمساواة- للجدل مرةً أخرى واقترنت ببعضها بطرق مختلفة. ومع ذلك، لم يكن ثمة تغير في نظام الحكم. وقد أعيد تدعيم النظام- على الرغم من الاختلاف من حيث الجوهر والهيكل- في باريس وبراغ. بيد أن الأسئلة التي طُرحت لم تختفي؛ حتى في غرف المؤتمر التعاوني الذي عُقد في هلسنكي.

ولكن، في نهاية المطاف، في نوفمبر من عام 1972، انعقد اجتماعٌ أول على مستوى السفراء في هلسنكي، وتم الاتفاق على أن العملية ينبغي أن تشتمل على ثلاثة مراحل ومستويات من المشاركة. وعندما اجتمع رؤساء الحكومات في يوليو 1975، بموجب ذلك، كان الاجتماع للتصديق على اتفاقية كانت تعمل بثبات على مدار العامين السابقين على ذلك الاجتماع. ولكن النتيجة الناجحة –مع ذلك- لم تظهر إلا عبر تشابك العديد من العوامل المتداخلة: الاستقرار في كلٍ من أوروبا الشرقية والغربية والحراك على صعيد المسألة الألمانية. بيد أن تلك المشكلات الداخلية الأوروبية كانت شاغلاً عالميًا أيضًا؛ ولم تكن لتحظى بالعناية الكافية دون تضافر واشنطن وموسكو. وعلى ذلك، كان لِزامًا أن توقع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مؤتمر أوروبي. كان بريجنيف وفورد شديدي الانشغال بالوضع العالمي. وقد شهدت الأعوام القليلة السابقة على ذلك ثورةً دبلوماسية عالمية لم يكن مثلها ليخطر على البال عام 1966. ولم تكن الصين بالطبع من الموقعين ولكنها كانت ترقب الأمر من بعيد. وكان الأمريكيون يعلمون أن بكين تظن أنهم قدموا تنازلات أكثر من اللازم للاتحاد السوفيتي. ومن جانبها، ظلت القوى الأوروبية الغربية الكبرى على منظوراتها المتمايزة المتباعدة حول الأمن والأمان ومستقبل أوروبا.

فرنسا: الانتفاضة والنظام

في مارس من عام 1966، أنهى ديجول اندماج القوات الفرنسية في حلف الناتو، وطلب من جميع القوات الأجنبية مغادرة التراب الفرنسي. لم تكن هذه الخطوة نهاية عضوية فرنسا في الحلف، ولكنها كانت أبعد ما يمكن أن يذهب عليه ديجول دون أن يلجأ إلى اتخاذ هذه الخطوة النهائية. لم يكن ديجول عازمًا على التورط في حربٍ في فيتنام. وكان ذوو الحنكة من الفرنسيين يعرفون أنه طالما لم ينجح ديجول في الفوز في الهند الصينية فإن

الأمريكيين سيخفقون لا محالة. كانت الحرب أمرًا كريهًا. ومع ذلك، بصورة عامة، كان قرار ديجول بمثابة إعلان لعزم فرنسا على نبذ السيطرة الأمريكية. وكان هذا متسقًا مع تنديده بالميول الإمبريالية للقوى العظمى في أمريكا اللاتينية عام 1964، وهو نفس العام الذي أرسى فيه دعائم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية. لم يصدق ديجول أن عهد الدولة القومية قد ولَّى. كان بوسع فرنسا أن تتصرف باستقلالية، وإن كانت بصورة أو أخرى في المجال الأمريكي. افترض ديجول أن دول أوروبا الشرقية يمكنها أن تسير على نفس المنوال داخل المجال السوفيتي. وكانت تلك رسالةٌ حملها شخصيًا إلى موسكو؛ لقد أن أوان فك قيود العالم. كانت تلك رؤيةٌ تاريخية مقنعةٌ بدرجةٍ ما، بيد أنها لم تصمد في وجه التحديات لا في لندن ولا في بون. كما وضعت على حين غرةٍ في سياقٍ مختلف، ليس فقط بموجب الأحداث التي شهدتها براج وتباعتها، ولكن أيضًا بموجب التحول الداخلي الذي شهدته فرنسا ذاتها.

في أوروبا الغربية عام 1968، لم يكن من المفاجئ على الإطلاق أن تكون فرنسا أرضًا لمواجهة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار؛ فباريس مدينة ألفت الثورة. وفي ذلك الحين، كانت الذكرى المئوية لكوميونة باريس 1870-1871 قد اقتربت، على الرغم من أن الاحتفال بهذه الذكرى كان حتمًا مدعاةً للنزاع. وكان هذا العام أيضًا عام الذكرى العاشرة للجمهورية الخامسة. وفي شهر مايو، ومع الإعلان عن الإصلاحات التحريرية في براج، كانت باريس على صفيح ساخن. ففي 2 مايو أُغلق الحرم الجامعي في نانتير، بعد أن كانت الدراسة قد جرى تعليقها بالفعل. وقد قام قسم الاجتماع في الجامعة بإنشاء تخصص جديد في إشعال فتيل الثورات. وفي اليوم التالي، صدرت الأوامر إلى الشرطة باقتحام جامعة السوربون، التي كانت بدورها مغلقة أيضًا، واندلعت اشتباكاتٌ عنيفة بين الشرطة والطلبة في الحي اللاتيني، وامتلأ الهواء بدخان قنابل الغاز. وبعد أسبوع، نُصبت المتاريس في شوارع باريس. أما السوربون – التي أُعيد فتحها بناءً على تعليمات رئيس الوزراء الفرنسي بومبيدو الذي عاد لتوه من عطلة استجمام في أفغانستان– فقد أصبحت واحةً ليوتوبيا تحررية. وتصاعد الشعور بالأزمة. وبحلول منتصف الشهر، كان الطلبة والمضربون

يحتلون المصانع ويقودون مسيرات احتجاجية- التي بلغ عددها إجمالي 164 حسب ما ورد - في جميع أنحاء فرنسا. واختلف المراقبون في تلك الفترة- وفيما تلاها أيضًا- حول المزِاج العام لتلك الاحتجاجات ودوافعها. ألم يكن جليًا أن الصراع لا يقتصر على كونه بين العمال والسلطة، ولكن أيضًا بين تلك الثورات التلقائية والاتحادات العمَّالية القائمة، في صورتيها الشيوعية وغير الشيوعية؟ ألم يكن عرض مطالب محددة متعلقة بالأجور وساعات العمل وظروفه والتي تم استبدالها بتوق الجماهير لقلب النظام الاجتماعي- السياسي/ الصناعي برمته، شيئًا لا يقل عن كونه إدارة ذاتية من جانب الطبقة العاملة؟

وقد شارك ما يمكن أن يصل إلى عشرة ملايين شخص في إضراب. كانت الدولة تهتز بلا شك، وظهرت الدبابات في ضواحي باريس. وتحدث ديجول حينها عن إجراء استفتاء بشأن زيادة المشاركة في إدارة الجامعات وقطاع الصناعة، وتجنب الظهور بخلاف ذلك، في حين أعرب سياسيون عسكريون آخرون عن رغبتهم في تولي مقاليد الأمور في دولة متهاوية. أما ديجول فاختار أن يستقل رحلة طيران هليكوبتر غير معروفة إلى قاعدة الجيش الفرنسي في بادن، ألمانيا. وهناك علم أنه ليس أمامه أي خيار عسكري. ومع ذلك، حين عاد أدراجه إلى فرنسا ليجد نصف مليون فرنسي متجمهر لدعمه أمام الشانزليزيه. ارتفعت روحه المعنوية. أُلغي الاستفتاء لصالح إجراء انتخابات عامة، وأسفرت الجولة الثانية من الانتخابات عن حصول الحزب الداعِم له على أغلبية ساحقة. انتفى التحدي. أما بومبيدو فقد تحمل –لخيبة أمله- مغبة سوء إدارته للأحداث. انعقد الاستفتاء في إبريل عام 1969، ولكن مقترحات ديجول رفضت، واستقال على إثر ذلك.

بدا نمط الأحداث- لمن يرقبه من الخارج- متسمًا بطابع فرنسي كبير، حتى الهتاف باسم ماو تسي تونج أو تروتسكي في الشوارع أعطت نوعًا من الدعم العالمي لبناء المتاريس. ونظر النشطاء لأفعالهم باعتبارها مشبعةً بالروح القومية للثورة. وكان العمل الاجتماعي الجماعي يسير يدًا بيد مع الفكر التقدمي لتحقيق التغيير. كان الأمر –كما بدا- يتعلق بجيل يعيش حالةً ثورية، تفضح فساد مجتمع برجوازي. والأكثر من ذلك، كان نظامٌ اجتماعي كاملٌ جديد –كما بدا حينها- قريب المنال. بيد أن هذا التحول السحري لم

يحدث. لم تنحني الجمهورية الخامسة في وجه سياسة الشارع. فقد خرجت الأغلبية الصامتة – التي لم تكن صامته تمامًا في الواقع- عن صمتها. أيعد هذا انتصارًا للديمقراطية أم هزيمة لها؟ فقد أصبحت إرادة الشعب عبارة عن إرادة فئوية؛ فالكل يزعم أنه يعلم ما يريده الشعب حقًا. اليسار والوسط واليمين كلهم يزعم ذلك. وجد الحزب الشيوعي الفرنسي نفسه بين شقي الرحى فقد كان عرضة للاتهام بأن موقفه المتحفز تجاه الأحداث يعد خيانةً للثورة. فقد ألف دانيال كوهين بنديت (المولود في 1945)، الشاب الفرنسي الألماني الذي غالبًا ما يُستشهد به للتعبير عن المزاج في ذلك الوقت، كتابًا مع أخيه يصف الشيوعية بأنها "قد عفا عليها الزمن". أما جورج مارشيه-الذي أصبح في غضون سنوات قلائل الأمين العام للحزب- فقد ذاع وصفه لدانيال كوهين بنديت بأنه "الفوضوي الألماني". خاض الشيوعيون والاشتراكيون الذين كانوا يعيشون حالة من الفوضى الداخلية- مناورات ضد بعضهم البعض ومع بعضهم البعض. ففي أواخر سبعينيات القرن العشرين، وبعد مفاوضات مطوَّلة، اتفق كلا الحزبين على "برنامج لتأسيس الحكومة". ومن حيث الجوهر، ألزم الاشتراكيون أنفسهم بحركة تأميم كبيرة تؤسس لـ قطيعة مع الرأسمالية. أما الشيوعيون من جانبهم فقد تراجعوا عن رأيهم فيما يخص ديكتاتورية البلوريتاريا. وقد جلبت الأحداث التي شهدتها براج مسألة امتلاك الحرية إلى السطح. وكان الحزب الشيوعي قد أعرب عن دهشته وإحباطه من غزو التشيكوسلوفاكيا، ولكنه سعى بصورة مؤقتة في اتجاه تحقيق الشيوعية الأوروبية. ونشب صراع على السيادة على اليسار، حتى مع تطلع كلا الحزبين – نظريًا على الأقل- إلى فترةٍ يشكلان فيها الحكومة بصورةٍ مشتركة. ومع ذلك في انتخابات عام 1974، أخفق اليسار في الفوز بالسلطة.

وكانت ظلال الحرب لا تزال تخيِّم على الحياة العامة في فرنسا. فقد خسر بومبيدو منصبه كرئيس لوزراء فرنسا عام 1968، بيد أنه ظل كامنًا يتحين اللحظة المناسبة ليعود لنشاطه. وبالفعل خلف ديجول في منصبه رئيسًا لفرنسا عام 1969. وكان ديجول قد شكَّل فكرةً عن فرنسا ودورها في العالم، ولكن ربما كان هو وحده من يستطيع تنفيذها. وفي عام

1971، أجرى بومبيدو مقابلةً تحدث فيها عن الشعور بالإثارة والمقت اللذان ولدا فيه المقاومة. أكان الوقت حينها غير مناسب لإسدال الستار على فترة لم تقتصر العلاقة بين الفرنسيين فيها على كراهية بعضهم البعض، بل وصل الأمر إلى أن قتلوا بعضهم بعضًا؟ في الواقع، كان الستار لا يزال مفتوحًا على تلك الفترة، وهو ما شكَّل مصدرًا لعدم الراحة. مات بومبيدو عام 1974؛ وكان الرئيس الجديد، فاليري جيسكار ديستان، من جيل جديد، وتمتع بـ استقلال كبير. لم يكن ديستان عضوًا في المقاومة، ولكنه كان قد انضم إلى الجيش الفرنسي الأول وهو في الثامنة عشر من عمره في أواخر عام 1944، بسبب غزو ألمانيا، وهي البلد التي ولد فيها (كان والده موظفًا مدنيًا أثناء الاحتلال الفرنسي لرايلاند).

كما أن أحد أجداده كان عضوًا في المجلس الوطني لفيشي. وبعد ثلاثين عامًا من عام 1945 أنزل "يوم النصر في أوروبا" من مرتبة الأجازة الحكومية التي كان موضوعًا فيها سابقًا. وربما كان السبب وراء هذا مجرد اتخاذ خطوة للمساعدة في تعزيز المصالحة الفرنسية-الألمانية، وربما كان غير ذلك. وظلت ملائمة ماضي فرنسا بصورةٍ ترضي جميع الفرنسيين أمرًا معقدًا.

ألمانيا: حسن الجوار؟!

كانت ألمانيا حسبما أعلن محامو الحكومة في بون عام 1965 لا تزال كيانًا قانونيًا، وكانت الجمهورية الاتحادية خليفة الرايخ الألماني. وكانت أي دولة (باستثناء الاتحاد السوفيتي بطبيعة الحال، كما تجلى فيما بعد) تعترف بدولة جمهورية ألمانيا الديمقراطية ترتكب عملاً غير ودي. وكان من الممكن أن يؤدي اعترافٌ كهذا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بون. وبالتالي، كان لدول التكتل السوفيتي سفارات في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ولكن لم تكن لهم سفارات في جمهورية ألمانيا الاتحادية (كالمعتاد، نجحت رومانيا عام 1967 في أن تكون استثناءً عن القاعدة). ومع ذلك في عام 1975، في هلسنكي، جلس كل من هيلموت شيميت - الذي يتولى حاليًا منصب المستشار الديمقراطي الاشتراكي الجديد لألمانيا - وإيريش هونيكر- من جمهورية ألمانيا

الديمقراطية- جنبًا إلى جنب أثناء توقيعهما مواثيق هلسنكي. ولم يكن مثل هذا المشهد ليخطر على بال أحد قبل عقد من ذلك. وكانت مسألة امتلاك ألمانيا الشغل الشاغل، على الرغم من أنها كانت موجودة قبل فترةٍ طويلة قبل عام 1954. وكان ماضي ألمانيا يعج بالانقسامات والتعددية؛ لدرجة أن فكرة وجود ألمانيا متحدة ربما كان نشازًا تاريخيًا عن هذا السياق. وإذا كان الأمر كذلك، ربما يكون وجود دولتين منفصلتين أمرًا ممكن التصور، حتى وإن كانتا دولتين غير أجنبيتين عن بعضهما البعض. وكان التفكير في وجود سياسة شرق جديدة متماشيًا مع المزاج المحلي الذي كان راغبًا في التغيير. وفي برلين وغيرها من الجمهورية الفيدرالية – كما هو الحال في باريس- هاجمت تظاهرات الشباب في الجامعات والشوارع البنى المتحجرة والفاشية اليومية. وفي إبريل عام 1968، أضرمت جوردون إنسلين وأندريس بادار النار في متجر في فرانكفورت بألمانيا. وقد لقبا مثل تلك المتاجر بوكالات إرهاب المستهلك. وبهذا بات من الممكن تقديم الهجمات التي استهدفت شخصيات حكومية وقيادات القطاع الصناعي، ومصرفيين، ومنشآت عسكرية أمريكية- والتي تصاعدات فيما بعد على يد جماعة الجيش الأحمر- باعتبارها نوعًا من مكافحة الإرهاب. بدا بعض الشباب مصرًا- في غضبته الأخلاقية- على فضح إخفاقات الماضي السياسية التي سقط فيها آباؤهم. وقد قدمت حركة معارضة من خارج البرلمان عالمًا بديلاً: عالمٌ كان الرئيس ماو سيشعر فيه بوضوح أنه في بيته.

وكان هذا المناخ هو الأجزاء التي اعتبرت فيه الحكومة الائتلافية للحزب الديمقراطي الاشتراكي/ الديمقراطيين الأحرار بعد انتخابات عام 1969، والتي تولى فيها فيلي براندت باعتباره أول مستشار ديمقراطي اشتراكي، تغيرًا بارزًا في وجه الجمهورية الفيدرالية التي كانت مشكَّلة حتى ذلك الوقت بواسطة حكومات ألمانيا الديمقراطية المسيحية. ومنذ عام 1966، تولى براندت منصب نائب المستشار ووزير الخارجية في الائتلاف الذي رأسه المسيحي الديمقراطي كورت غيورغ كيزينغر. وكان كيزنجر- الذي قضى فترة الحرب في ألمانيا، مثل سلفه إيرهارد، عضوًا في الحزب النازي، وهو الأمر الذي لم يسمح له خصومه أن ينساه أبدًا. وقبل ذلك التاريخ بعشرة أعوام، في بادجودسبرج،

كان الديمقراطيون الاشتراكيون قد قرروا أنهم حزب الشعب بأكمله، وليس حزب الطبقة العاملة فقط. ولم تكن الماركسية في ذلك الوقت مرفوضةً بقدر ما كانت محل تجاهل. بعبارةٍ أخرى، كان الساسة الطامحين غير جاهزين لقبول وجود معارضة دائمة- وهو ما كان يمكن بشدة أن يكون مصيرهم.

وعلى هذا، عند هذه النقطة المفصلية، كما حدث، في كل من بون وبرلين الشرقية، كان ثمة رجال يديرون دفة الأمور ممن كانوا قد سُجنوا في ألمانيا بين عامي 1933 و1945 أو ممكن كانوا قد عاشوا خارج البلاد. فبراندیت مثلاً كان قد غادر ألمانيا عام 1933 متجهًا إلى النرويج، حيث اتخذ لنفسه اسمًا نرويجيًا وحصل على مواطنة نرويجية، وعاد إلى برلين بعد أن وضعت الحرب أوزارها واستأنف مواطنته الألمانية عام 1947. ولم يكن هذا الماضي إلا ليشكِّل عبئًا على الحاضر؛ فهو قد ولد في لوبيك: المدينة التي باتت تتاخم بصورة مباشرة جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وأثناء توليه منصب عمدة برلين الغربية (1957-66) كان واقفًا في الخطوط الأمامية بعيدًا عن بون الغربية والسعي الحثيث للحكومة هناك نحو إنشاء ألمانيا تتسم بالطابع الغربي. كانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية تحيطه من كل جانب في برلين. وهناك كان فالتر أولبريشت- المهندس المنتمي لحزب الوحدة الاشتراكي- ممسكًا بزمام الأمور. وقد وُلد في لايبزيغ، وانتخب في ويست فيليا (التي باتت في جهورية ألمانيا الاتحادية) ليصبح عضوًا في الرايخستاغ عام 1928 باعتباره شيوعيًا. ويكبر ألبريشت براندیت بعشرة أعوام، وكان قد عاش في باريس وبراغ من عام 1933 وحتى عام 1937. وبعد ذلك انتقل إلى الاتحاد السوفيتي وعاد إلى ألمانيا بعد الحرب. وإبان الحرب الأهلية كان قد قضى بعض الوقت في أسبانيا بحثًا عن بعض الرفاق ممن يمكن أن يُطلق عليهم تروتسكيّين أو مهرطقين من أي نوع آخر، والترتيب للتخلص منهم. وكانت ثمة حاجة إلى أن يتم تحجيم حزب العمال للتوحيد المشترك. وفي ذلك الوقت كان ثمة من يُسمى بـ "فيلي براندیت" يعمل صحفيًا في أسبانيا. انتهت فترة هيمنة ألبرشيت عام 1971، عندما أزاحه عن الأمانة العامة للحزب لصالح إريش هونيكر (بدعم من الاتحاد السوفيتي). وفي أغسطس من عام 1970، في محادثة مع ليونيد بريجنيف،

عبر هونيكر عن رأيه بأنه في واقع الأمر هناك دولتين ألمانيتين: إحداهما هي جمهورية ألمانيا الديمقراطية الاشتراكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الرأسمالية. ولم يكن في الأفق أن دولة ألمانيا متحدة تتبع الاشتراكية ستبزغ. تعود أصول هونيكر إلى ألمانيا الغربية (فقد كان ينحدر من سارلاند). وكان قد قبع في سجون النازية لعشر سنوات بعد عام 1935. وفي سعي منه لإعادة التفكير في المسألة الألمانية في هذه المرحلة، اجتمعت أجزاء ماضيه الشخصي، وطبيعة الاشتراكية والديمقراطية بالإضافة إلى الأحجية التي كانت تُسمى ألمانيا مع بعضها البعض.

وفي ديسمبر من عام 1970، ومضت صورة درامي في جميع أنحاء العالم. وقد ظهر في الصورة فيلي براندیت جاثيًا أمام نُصُب تذكاري في وارسو المنصوب ليخلد ذكرى أبطال جيتو وارسو. كانت بولندا توقع على اتفاقية اعترفت بموجبها جمهورية ألمانيا الاتحادية بحدود الدولة مع بولندا في الغرب باعتبارها خط أودر-نايسه. ومع ذلك، كان البت في هذا الأمر مقتصرًا، نظريًا على الأقل، من الناحية القانونية على حكومة جميع التراب الألماني في مؤتمر سلام. وعلى الجانب البولندي، جاءت المبادرة من جومولوكا الذي كان على وشك أن يتم عزله (على الرغم من أن إبرامها لم يسبب رحيله). وكان حضور براندیت، وانحناءه أمام النُصُب التذكاري كعلامة للتكفير عن الذنب، واحدًا من أكثر المظاهر العامة شيوعًا للتعبير عن التغيير عبر التقارب، وهي المعادلة التي احتضنت سياسته الشرقية منذ البداية. وقد شهدت اجتماعات في شهري مارس ومايو، في ألمانيا الشرقية والغربية، على الترتيب (إرفورت وكاسل) بين براندیت ورئيس وزراء جمهورية ألمانيا الديمقراطية فيلي شتوف. بيد أن الاعتراف بخط أوردر-ناسيه لا يزال مصدر إزعاج لبعض الجماعات المنبوذة في جمهورية ألمانيا الاتحادية. وكانت تلك المنظمات قد ردعت الحكومات الديمقراطية المسيحية عن تناول القضية، بيد أن براندیت أدرك أنه لن يكون من الممكن تحقيق أي تقدم دون تقديم هذا الاعتراف. وكانت الاتفاقية مع بولندا قد سبقها- في شهر أغسطس- الاتفاقية المهمة مع الاتحاد السوفيتي التي تحدثت عن الحاجة إلى تهدئة أجواء التوتر ونبذ التهديد بالقوة أو استخدامها. أما فيما يخص سلامة الأراضي،

أشارت الاتفاقية تحديدًا إلى خط أوردر نايسه والحدود بين ألمانيا الشرقية والغربية.

ولم يكن ثمة مناص من أن تُجرى تلك المفاوضات الأوربية الداخلية دون أن يكون ماضي المنطقة مثقلاً لكواهل المشاركين. ولكن، يمكن أن يكون من الخطأ أن ننظر إلى تبعات الأحداث في هذا السياق حصريًا. فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي- بسبب انشغالهما في أماكن أخرى- ترغبان في رؤية حالة من الهدوء في أوروبا. ولو كان الأمر بخلاف ذلك، فلن يكون من الممكن تحقيق المزيد من ذلك. وفي مارس عام 1970، بدأت قوى الاحتلال الأربعة في برلين مناقشات حول مستقبل المدينة، انتهت – بشرط المصادقة- في سبتمبر 1971. وقد أكدت الاتفاقية على الحقوق الكائنة لتلك القوى. وتقرر أن يشرف الاتحاد السوفيتي على طرق المرور عبر ألمانيا الشرقية وأن يضمن أنها خالية من العراقيل. كما ذُكر أيضًا بنفس الوضوح الذي طالما كان حاضرًا عمليًا- أن ألمانيا الغربية ليست جزءًا مقوِّمًا من جمهورية ألمانيا الاتحادية ولا من جمهورية ألمانيا الديمقراطية. ومع ذلك، قبلت موسكو أن يسافروا مواطنو ألمانيا الغربية إلى الخارج بجوازات سفر تابعة لألمانيا الاتحادية، مع احترام الروابط القائمة.

ونشب الجدال حول المعاهدات الشرقية في البوندستاج في 22 مارس 1972. وكان الانقسام الأساسي في الخطابات التي ألقيت بشأن هذه المناسبة بين أولئك الذين اعتبروا الرايخ الثاني، اعتبارًا من عام 1937 باعتبارها ألمانيا وأولئك الذين لم يعتبروها كذلك مع وجود صور أخرى لهذا الانقسام. أجرى الائتلاف التصويت. وكان الطريق حينها مفتوحًا لعقد مفاوضات مباشرة وصعبة بين بون وألمانيا الشرقية. وفي ظل الاتفاقية الناتجة، التي وقعت في 21 ديسمبر 1972، اعترفت كلا الألمانيتين بالأخرى، وتبادلتا الممثلين الدبلوماسيين ودخلتا الأمم المتحدة. وأكدتا على قداسة الحدود القائمة بينهما وعلى رغبتهما في إرساء "علاقات حسن الجوار" مع بعضهما البعض. وبعد قبول أن كل دولة ليست لها ولاية قضائية أبعد من محيط أرضها، تخلت جمهورية ألمانيا الفيدرالية عن إدعاءها القوي في ذلك الوقت بأنها تمثل الشعب الألماني بأكمله. وأرجأت المسألة القومية فعليًا حينها.

اكتملت العملية في ديسمبر 1973 عند إبرام معاهدة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والتشيكوسلوفاكيا. بدت اتفاقية ميونخ لعام 1938 كبيرةً في المفاوضات المطولة التي أدت إلى المعاهدة. هل أصبحت ببساطة ممجوجةً بمرور الوقت، أم أنها كانت- منذ البدء- غير صالحة؟ أيًا ما كان، في نهاية المطاف بطريقة أو بأخرى، مع إدراك كافة التداعيات القانونية، تم التوصل إلى صياغة للكلمات يمكن لكلتا الحكومتين أن تقبلها. ويعد توقيعها علامةً على نهاية سنوات قلائل من الدبلوماسية. ويعود الفضل في هذا الإنجاز إلى براندیت على الرغم من أنه استقال من منصبه عام 1974 عند اكتشاف أن رمزًا مهمًا في بطانته كان عميلاً لألمانيا الشرقية. ومع الأخذ في الاعتبار العملية بأسرها، عادةً ما ينتهي المعلقون إلى أنه قد تم التوصل إلى تسوية بشأنها: ألمانياتان عالمان. ومضت أوروبا قدمًا، في هلسنكي، على هذا الأساس.

بريطانيا: الهيمنة داخل الوطن؟

لم تكن الحكومات البريطانية لتشعر بالسعادة من تكتلها – من المنظور الأمريكي أو أي منظور خارجي- داخل أوروبا الغربية، بيد أن الجغرافيا هي ما أملت على بلادها هذا الأمر. وقد احتفظت بريطانيا بحالتها باعتبارها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكان لديها رادع نووي. ولم تكن حكومة بريطانيا عازمة على نزع السلاح من جانب واحد. وقد أعطى الإنجليز – كما يعرف الأمريكيون جيدًا- وزنًا للعلاقة الخاصة. كان هذا غريبًا إلى حد ما. فقد أشار كيسنجر- قبيل أول زيارة رسمية للرئيس الأمريكي إلى لندن في فبراير 1969- إلى أن الحل ليس في عدم تشجيع علاقة دافئة ولكن في رفع دول أخرى إلى حالة مشابهة. وكان الطريقة التي أبدى بها رئيس الوزراء البريطاني حميمة "عالم الأطلسي" هي دعوة نيكسون إلى حضور اجتماع لمجلس الوزراء. وهي دعوة لم يتلاقها من كانوا يعدون غرباء بالفعل عن الوطن- أي مسئولو الدول الأوروبية الأخرى. وكان هارولد ويلسون – الذي يقرب لنيكسون عمرًا- يتولى منصبه منذ عام 1964. ومنذ أيام الشباب التي قضاها موظفًا مدنيًا إبان الحرب، كان يكثر الزيارة للولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن هارولد "أوروبيًا" بالسليقة. عانت الحكومة من مشكلات اقتصادية

وصناعية. وفي نوفمبر من عام 1967، أقدمت على خفض قيمة الجنيه الإسترليني. ولم تجتاز "روح عام 68" البلاد بصورة كاملة- على الرغم من أن لندن لم تكن باريس أو برلين. وقد وصل الجيل الجديد المنتفض إلى المسامع. البعض يقول أن الدور الإنجليزي في العالم قد انتهى الآن. فقد كان خفض قيمة العملة أكثر من مجرد كونه أمرٌ اقتصادي. فربما كان يرمز إلى خسارة البلاد لمكانتها العالمية. ولم يتسنى لنيكسون أن يجد أحدًا في بريطانيا يمنحه دعمًا عسكريًا في جنوب شرق آسيا. ومنذ تولى منصبه كانت هناك العديد من المنعطفات والمنحنيات في تقييمات وزارة الدفاع في حكومة حزب العمال. وبدت مسوِّغات الحضور العسكري البريطاني البعيدة وكأنها تتلاشي. وكان الموظفون المدنيون يظنون أنهم رأوا عالم جديد ينبثق في حين كان كل المسارات الاستعمارية أو شبه الاستعمارية تقريبًا تُزال بسرعة. ومع ذلك، لم يكن من السهل على قاطني قصر الوايت هول ولا على البلاد بأسرها أن تتعامل مع تكأة الماضي السحيق؛ وانكشفت أمور كانت محل حساسية. إلى أي عالم انتمت بريطانيا؟ ففي عام 1968 اتخذ قرار بسحب الوجود العسكري من شرق السوي" بحلول عام 1971، باستثناء هونج كونج. ولم يكن لحكومة تالية أن ترجع هذا القرار. فانسحبت القوات البحرية الملكية من موانئ كانت تشغلها لعقود عدة، كما كان الحال في مالطا. رفض رئيس الوزراء ويلسون أن يدين علنًا السياسة الأمريكية في فيتنام، على الرغم من الضغط الذي تعرض له من جانب قطاع عريض في حزبه؛ بيد أنه رفض أيضًا إرسال قوات بريطانية لدعم القوات الأمريكية هناك. وظن البعض أنه كان هناك عنصر من قبيل رد الجميل عن الأفعال الأمريكية في عام 1956. وذهبت الجهود التي بذلها نيلسون- عبر الكومنولث- لتيسير تحقيق السلام في فيتنام أدراج الرياح. وقد أقر بالفعل بوجود مزاج متنامٍ من الميل إلى العزلة في بلاده عند هذه النقطة. ولم يكن هذا الأمر محل ترحيبه أو قبوله، ولكنه بدى- مؤقتًا ربما- أن بريطانيا كانت ضحِرةً من العالم. ولم يكن بوسع نيكسون أن يحوِّل هذا المد في زيارة واحدة. وكان دين راسك-وزير الخارجية الأمريكي- علمًا بارزًا في المحادثات الأنجلو-أمريكية في ذلك الوقت؛ وقد كان قبل ثلاثين عامًا من ذاك التاريخ مبتعثًا في منحة رودس بجامعة أكسفورد، وتخرج عام 1934. وكان بوسعه أن يستشعر في هذه النقطة إلى أي مدى بات "العالم الإنجليزي" نائيًا عما كان يعرفه سلفًا.

ولم يكن تعزيز شراكة بريطانية-أمريكية عالمية على جدول أعمال إدوارد هيث حين أصبح رئيس وزراء محافظ عام 1970. ومع أنه كان في نفس عمر ويلسون، وكان مثله أيضًا طالبًا في جامعة أكسفورد يردس السياسة والفلسفة والاقتصاد، كانت حرب هيث مختلفةً تمامًا عن سلفه؛ وقد قادته في خاتمة المطاف إلى ألمانيا كجندي. وقد أدى تفكره في تلك التجربة إلى التزام متميز وشخصي بصورة قوية تجاه تحقيق مستقبل أوروبي للمملكة المتحدة. ولم يكن يمكن أن يؤدي هذا بالضرورة إلى قطع الأواصر بين لندن وواشنطن، ولا أن يعني حل الكومنولث، ولكنه قد يعني ضمنًا قبول أن بريطانيا أوروبية، بالمعنى العالمي لهذا الأمر. كان هيث قد لعب دورًا رئيسيًا في المفاوضات الفاشلة في الفترة 1961-1962؛ وكان يعرف المنطقة معرفةً حميمة. كان لزامًا على المفاوضين الإنجليز أن يخوضوا غِمار العديد من المشكلات الفنية مرةً أخرى- بدءًا من مصير سكر القصب غرب الهند إلى الزبدة النيوزيلندية. وبعد ذلك برزت مسألة موازنة المجتمع الأوروبي. بيد أن ما كان محتملاً أن يكون قاطعًا هو سلوك الرئيس الفرنسي؛ فحقيقة أنه ليس ديجول كان يمكن أن تصنع الفرق بأكلمه. فهيث لم يكن صديقًا لبومبيدو ولا حتى كانت تجمعهما معرفةٌ سابقة. وكان من صور المسافة الغريبة التي تفصل الجارتين أنهما ربما لم يكونا قد التقيا إلا لمرة واحدة- في جناز ديجول. لم يكن بومبيدو يسير على نهج ديجول ولا يطمح إلى تنفيذ محاولاتها التي ترمي إلى إظهار فرنسا بمظهر الصوت العالمي المستقل (أو أن يعطي أوروبا - تحت إشراف فرنسي- صوتها المستقل). ومع ذلك، لم يصم آذانه عما ورد من إشارات بأن الإنجليز لن يلعبوا في واقع الأمر بموجب القواعد التي صيغت بدهاءٍ شديد تحت أعين الفرنسيين. أثار زملاؤه شكوكًا بأن الأمريكيين كانوا يختبئون تحت العباءة الإنجليزية. كان ثمة خوف أيضًا من أن تحل اللغة الإنجليزية محل اللغة الفرنسية في عمل المجتمع الأوروبي. كانت هذه المسألة تتسم بالحساسية، لأن مدى وصول لغتها إلى ما هو أبعد من فرنسا (وبالطبع إلى مدى لا يقتصر على أوروبا) كان مقياسًا لمركزها العالمي. ولم يكن الساسة الإنجليز الآخرين مقنعين في إيصال التطمينات بشأن تلك الأمور. ولكن هيث كان مقنعًا، لأنه قال ما يعتقده بصدق. واقتنع بومبيدو. وتم تحديد تاريخ 1 يناير 1973 لدخول بريطانيا إلى المجتمع الأوروبي.

أما في بريطانيا، كشف حالات الجدل التي سادت البرلمان والصحافة والبلاد بصورة عامة منذ عام 1971 فصاعدًا، كما كان سابقًا، خليطًا من الحماس والعداء والشك والجهل. هل كان الانضمام إلى المجتمع الأوروبي محض مسألة اقتصادية- تعتمد على وزن المزايا والمثالب المالية- أم أن من شأنه تقويض السيادة الوطنية والانتهاء إلى خلق أوروبا فيدرالية؟ وقد أملى التاريخ على البعض أن يفكر بطريقة تفضي إلى أن بريطانيا من شأنها الآن أن تقود أوروبا؛ في حين ظن آخرون أن بريطانيا في طريقها لتواجه مصيرها المحتوم بأن تصبح مقاطعة في هذا التكتل الجشع- ألم يكن هناك حديث عن الاتحاد الاقتصادي والمالي بحلول عام 1980؟ ووضعت مسألة العضوية أمام الناخبين في المملكة المتحدة في يونيو 1975. ومن بين الأصوات المدنية التي تم الإدلاء بها، صوتت نسبة 67.2٪ بـ "نعم"، وهو ما يبلغ 43٪ من الناخبين المسجلين- في حين صوتت نسبة 32.8٪ بـ "لا". بدت النتيجة قاطعة، ولكنَّ كان هذا الأمر خادعًا. كان الأمر جزئيًا يعود إلى أن حكومة حزب العمل الجديد- التي انتخبت عام 1974 مشغولة بعملية إعادة تفاوض، والأكثر من ذلك هي أن اللغة المستخدمة في حملة الاستفتاء أخفت بعض المسائل الأساسية حول المستقبل. وقد ثبت أن القضية برمتها – من الناحية السياسية الحزبية- صعبة التناول. واختارت الحملة المؤيدة للانضمام لنفسها عنوان "بريطانيا جزء من أوروبا". وحتى مع دخول الدنمارك وأيرلندا في نفس الوقت، بالكاد شكل المجتمع الذي انضمت المملكة المتحدة إليه أوروبا. وكانت المزيد من الانضمامات تلوح في الأفق في المستقبل، ولكن كما كانت الأمور تتبدى، لم تكن أوروبا هذه التي تحدثوا عنها إلا مقطع، وإن كان مقطع مهمًا جدًا من أوروبا الغربية.

وثيقة هلسنكي النهائية، 1975

وبعد شهرين من نتيجة الاستفتاء في بريطانيا، اجتمع رؤساء الدول والحكومات من جميع أنحاء أوروبا في فنلندا. وكان وجودهم مجتمعين بصورة فريدة إنجازًا دبلوماسيًا جوهريًا. فقد كان الأمر قد استغرق سنين لينسجوا سويًا اتفاقًا مقبولاً، ولكن تم الوصول

إلى نوع من السلام لمدة ثلاثين عام بدءًا من 1945 فصاعدًا. فقد وقعت خمسة وثلاثون دولة ما يُشار إليه بـ الوثيقة النهائية. وقد وقعت جميع الدول الأوروبية على تلك الوثيقة أيضًا، باستثناء أندورا وألبانيا. وانضمت إلى تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، وكندا. ولم يكن قد سبق لـ أوروبا والقوى العظمى الخارجية – المنخرطة في الشأن الأوروبي- الوصول إلى مثل هذا الاتفاق من قبل. وأصبح الاتفاق معروفًا بصورة عامة أكثر بـ "مواثيق هلسنكي". كان ثمة رمزية في مكان المؤتمر؛ فقد سوقت عاصمت فنلندا لنفسها باعتبارها المدينة التي التقت فيها الثقافات من شرق أوروبا وغربها. ولدواعي الرمزية أيضًا، كانت لها كاتدرائيتين، لوثرية وأرثوذكسية، تمتدان في أفقها. وكان للمدينة ثلاثة جيران: ستوكهولوم، ولينينغراد/ سانت بطرسبرج، وتالين. أشارت ستوكهولم إلى ماضٍ كانت فنلندا فيه جزءًا من السويد التي باتت محايدة. أما سانت بطرسبرج فأشارت إلى ماضي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين باعتبارها أكبر جراند دوقية روسية؛ في حين لم تكن لينينغراد إلا تذكرة بالقرب الحاضر من الاتحاد السوفيتي وبخسارة فنلندا لمنطقة كاريليا الكبيرة. وأشارت تالين إلى الرابط الثقافي/ اللغوي مع إستونيا، وهي دولة كفنلندا نفسها حصلت على استقلالها في 1919 ولكنها فقدت هذا الاستقلال في ظل الاحتلال السوفيتي عام 1939. وقد أرغم التاريخ والجغرافي فنلندا على أن تبسط يد العون. وكانت فنلندا تتحدث لغتين؛ وعانت من حرب أهلية في فترة ما بعد الاستقلال ظلت حيَّة في الذاكرة، كما عانت من حربين مريرتين، 1939-1941، مع الاتحاد السوفيتي. وفي فترة ما بعد 1945، نجح الساسة في هلسنكي في التفاوض مع الاتحاد السوفيتي بصورة أفضت إلى حصول فنلندا على استقلالها داخل إطار عمل من الحياد. وقد تطلبت التداعيات الدقيقة لهذه الحالة التوخي المباشر للحذر على الصعيدين الداخلي والخارجي. يممت فنلندا وجهها جهة الغرب ولكنها لم تكن في الغرب. ومن أن لآخر، كان يجري التفكير في "إضفاء الصبغة الفنلندية" لتقديم حلول في أماكن أخرى في أوروبا بل وحتى فيما هو أبعد منها. وكان العقل المدبر لهذه الدبلوماسية هو أورهو كيكونين، رئيسها (والذي لم يكن بأي حال من الأحوال مجرد منصب شرفي).

وفي عام 1975، كان أورهو على مشارف عامه العشرين في منصبه. ولم يكن موقع ولا شخص أفضل من ذلك لتنسيق التعاون الأوروبي.

ونصت الاتفاقية على عشرة مبادئ: المساواة في السيادة بين جميع الدول؛ رفض استخدام القوة أو التهديد بها؛ قداسة الحدود؛ سلامة أراضي الدول؛ التسوية السلمية للنزاعات؛ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التفكير والاعتقاد والحرية الدينية وحرية المعتقدات الأخرى؛ تساوي الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها؛ التعاون بين الدول؛ الوفاء بحسن نية للالتزامات بموجب القانون الدولي. وقد صحب هذه "الوصايا العشرة" المزيد من الأقسام التي كان الهدف منها تعزيز الثقة وتضمنت تلك الأقسام تبادل المعلومات العسكرية، وإبرام اتفاقيات تجارية، وزيادة التواصل الثقافي والتعليمي. كان من المزمع مراجعة كيفية سير جميع تلك الأمور عمليًا في مؤتمر آخر كان محددًا ليتم عقده في بلغراد عام 1977. لم يكن تقدم المفاوضات أمرًا مثيرًا للدهشة؛ ولكن ما كان مدعاة للدهشة فعلاً هو أنها قد تكللت بالنجاح في نهاية المطاف في ظل أجواء من الشك حول نجاح تنفيذ ما تم التوصل إليه مستقبلاً. كانت ردود الأفعال متباينة بين الموقعين على اختلافهم. ففي كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان هناك مشككون؛ وفي الأخيرة، أكد برجنيف لرفاقه أن حدود أوروبا لفترة ما بعد عام 1945 قد وصلت إلى صورتها النهائية (على الرغم من أن لم يكن ثمة اعتراف رسمي بدمج دول البلطيق في الاتحاد السوفيتي ولم يكن هناك ثمة اتفاق بأن الحدود غير قابلة للتغيير). كان بعض رفاقه غير معجبين بشروط التبادل الثقافي؛ وكان بوسعهم بسهولة أن يساووا بين هذا وبين التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وهو أمرٌ تم استبعاده تحديدًا بموجب الاتفاقية. صحيح أن الاتحاد السوفيتي احتفظ بحقه في اتخاذ قرار بشأن مثل هذه الأمور، ولكن ربما يكون المارد كان قد خرج من القمقم. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان العكس تمامًا هو الصحيح. لم يكن النقاد معجبين بالحد الذي أجازت به الوثيقة النهائية الوضع القائم في أوروبا الشرقية واستبعاد إطلاق سراح الأسرى. واعتقدوا أنه في مقابل الاعتراف بحدود الدول، كان

لِزامًا أن تكون شروط التبادل الثقافي أكثر توسعًا. اتهم فورد بأنه مفرِّط. ربما كان المستقبل يتسم بعدم اليقين، ولكن أوروبا كانت تطلعت إلى الاقتراب بأقصى صورة ممكنة من تسوية سلام رسمي. وكان ما تم التوصل إليه هو ما كان حماة أوروبا الخارجين جاهزين للتعايش معه. وبهذا المعنى، قلبت أوروبا الصفحة. بدا الأمر تسويةً تستند إلى "واقعية" مستقرة، وليس مجرد توقعات طوباوية عديمة الجدوى.